هبوط العملة المحلية يهدد حياة الناس فماذا انتم فاعلون!!

الشيخ/ منير الحوشبي

إن هبوط العملة المحلية لا يعد مشكلة اقتصادية فحسب، بل بات قضية حياة لشعب بأكمله. ما نشهده اليوم من انهيار اقتصادي يمثل تحديًا وجوديًا يؤثر على كل فرد في المجتمع، سواء كان موظفًا يتقاضى راتبًا أو مواطنًا بلا أي مصدر دخل. الحل لا يكمن إلا في تعافي العملة المحلية وعودتها إلى قيمتها الحقيقية، بما يضمن حياة كريمة للناس وقدرة على توفير أساسيات المعيشة.

اليوم، يعيش الشعب في واقع مؤلم، حيث ارتفعت الأسعار بشكل جنوني حتى في أبسط احتياجات الحياة. انهيار التعليم، تجويع الشعب، وقمعه بأسوأ أشكال الظلم والاستبداد، كلها قضايا تجعل من هذه الأزمة قضية أمة بأسرها، وليست مجرد أزمة تخص فئة بعينها، مثل المعلمين.

المعلم، الذي كان رمزًا للعلم والتقدم، بات يتقاضى راتبًا يتراوح بين 100 إلى 150 ريال سعودي فقط، وكلما ارتفع سعر صرف العملات الأجنبية، تدهور راتبه أكثر، ما جعله عاجزًا عن تلبية أدنى احتياجاته. الحال لا يختلف في القطاعات الأخرى، سواء المدنية أو العسكرية، خاصة لأولئك الذين يتقاضون رواتبهم بالريال اليمني. أما المواطن البسيط، الذي لا يملك وظيفة أو مصدر دخل، فهو يعيش أسوأ ظروف معيشية يمكن تخيلها.

ما وصلنا إليه من تدهور مستمر، من السيئ إلى الأسوأ، لم يعد يطاق. الشعب خرج عن صمته لأنه وصل إلى مرحلة لا يمكن السكوت عنها. هذه ليست مجرد مشكلة اقتصادية، بل هي معاناة إنسانية حقيقية. ليس كل من يتحدث عن هذه المعاناة خائنًا، بل على العكس، فالجنوب وأبناؤه ناضلوا وضحوا كثيرًا من أجل حياة كريمة وعدالة اجتماعية. كل ما يطلبه الشعب هو العيش بكرامة وإقامة دولة عادلة تنهي الظلم وتنصف الجميع.

لقد خرج الشعب بمسيرات مليونية وفوض قياداته لتحقيق مطالبه، ولا يزال يقف مع هذه القيادات، لكنه لا يحتمل المزيد من الصبر. الكيل قد طفح، والحاجة إلى حلول عاجلة أصبحت مطلبًا لا يمكن تأجيله. الحلول ليست مستحيلة، وبالإمكان إعادة ضبط الأمور لتعافي العملة واستقرار الأسعار. القرار بيدكم، ولا مجال للأعذار أو التسويف.

لا تخذلوا شعبكم بالاعتماد على جهات خارجية أو وعود واهية، فالنتائج قد تكون كارثية. أنتم أمام مسؤولية عظيمة، ولا نريد أن نخسركم أو تخسروا شعبكم. الشعب بات يميز بين الخطأ والصواب، فلا تسمعوا للمطبلين الذين يسعون دائمًا لإرضاء أصحاب المال والسلطة.

كونوا على قدر المسؤولية التي منحها لكم هذا الشعب العظيم. إن صدقتم في أداء مهامكم، فالشعب سيكون خلفكم داعمًا، أما الظلم فلا يدوم، والعدل وحده يبقى. دعوا الناس تعبر عن معاناتها بحرية، فالنقد ليس خيانة، بل حق مشروع.

في النهاية، نذكركم أن الشعب الذي صبر وضحى يستحق العيش بكرامة. لا تخلطوا الأوراق، فالحق واضح والباطل كذلك.

والسلام على من اتبع الهدى..

الانتقالي ... وضرورة الشراكة

صالح علي الدويل باراس

من دافوس خاطب نائب رئيس المجلس الرئاسي اليمني عيدروس الزبيدي باسم الشرعية اليمنية وتحت علمها بان لا حل لازمة اليمن الا خيار الدولتين !!! في ترجمة عملية لدخول الانتقالي في الشراكة التي ليس خذلان او استخفاف بمعاناة الناس بل ضرورة استراتيجية لقضية الجنوب مهما كانت سلبياتها ، لأن قضية الجنوب كانت غائبة تماما في القرارات الدولية رغم مشروعيتها على الارض هذه المشروعية هي التي فرضت الشراكة وان يكون الانتقالي طرفا فيها وعندما نقول ان القضية غائبة في القرارات الدولية فلان الحزب الاشتراكي وهو الطرف الجنوبي الوحيد في اعلان الوحدة طبع الوضع مع صنعاء بعد حرب 1994 وشارك في انتخابات ما بعد الحرب وهذا التطبيع "دفن القضية" هذه حقيقة تاريخية غير قابلة للإنكار ، ولذا كانت القضية غائبة في المبادرة الخليجية والقرارات الدولية ذات الشأن وتمت مناقشتها في مؤتمر الحوار الذي اشرفت عليه الامم المتحدة بانها قضية من قضايا "الحالة اليمنية" وهذه احد الحقائق التي تمنع الانتقالي ان يعود الى وضع ما قبل 90 في هذه المرحلة ، لكن دخول الانتقالي في الشرعية كان متحوّلا سياسيا ووطنيا مهما ، فالاعتراف به يعني الاعتراف بالقضية التي يحملها ومخاطبة العالم بها وهذا يعني بانه ليس امامنا في هذه المرحلة غير السير خطوة خطوة حتى نشرعن قضيتنا في القرارات الدولية قضية مكتملة الأركان.

إن كل الاجراءات وحرب الخدمات والمناورات والتجاوزات والحملات الإعلامية والسياسية التي يقوم بها الشماليون في هذه الشراكة ليس الهدف منها الانتقالي بل قضية الجنوب واستبعاد اي شرعنة دولية لها فلا يريدون جنوبا الا على قاعدة "الضم والالحاق".

هناك تياران ، الاول تيار يهاجم الشراكة هو تيار المستعجلون من الجنوبيين : وهم تيار تشتعل عواطفهم ويعتقدون ان الشراكة كافية ان تفرض الحق الجنوبي في كل شيء وان الانتقالي كان قبل الشراكة حرا طليقا وهذا الراي عاطفيته اكثر من واقعيته ، والشماليون يتمنونه خارج الشراكة بحريته الطليقة التي يعتقدها البعض ، واما الثاني : فهو يمني وطرفية جنوبية لأحزاب اليمن يعلمون الحقيقة وماهي استراتيجية الانتقالي في الشراكة ، ويستخدمون الشعبوية والتحريض ويدّعون الحرص على القضية وعلى آلام الشعب لإحراق القضية من خلال مهاجمة الانتقالي الذي فرّط فيها بمناصب وانه متفق و"التعزية" على نفط حضرموت وشبوة بل يطالبون بفرض امر واقع.. ويرددون مقولات من نوع ..ارفعوا علمكم.. صكروا البزبوز... الوصول للكرسي انساكم ماوعدتم..الخ وكلها نفثات غم.

طالما الانتقالي اختار النهج السياسي فيجب ان لا يكرر اخطاء الماضي ويقف على الضد من التحالف والعالم وأن يعمل بخطوات تراكمية بمعنى آخر "يغتصب اليمننة بـ ...شرعيتها" حتى يصل هدفه فاليمننة واحزابها تحارب مشروعه بالاعلام والطرفيات الحزبية والسياسية وتوسيع الخلاف الجنوبي والخدمات والعملة والارهاب لتحطيم قوتين جنوبيتين :

تحارب الانتقالي ليس لذاته بل للمشروع الذي يحمله وسعيه لإدخال قضية الجنوب في القرارات الدولية وهذا يقلق مشروعهم وتحارب القوات الجنوبية لأنها الرديف الجنوبي القوي الذي سيجعل العالم يضع القضية في السياق الدولي لوجود قوة على الارض تمثلها.

رشاد العليمي والشركات النفطية العالمية

د. حسين العاقل

من المعلوم أن الشركات النفطية العالمية العاملة في حقول القطاعات النفطية في محافظتي شبوة وحضرموت، قد تعاقدت مع هوامير النهب اليمني بعد كارثة حرب 1994م، حيث وجدت ضالتها في الهيمنة والاستحواذ على مختلف القطاعات، وظلت على مدى سنوات الاحتلال وما زالت تنتج كميات كبيرة من خام النفط دون معرفة أحد عن كميات الإنتاج والتصدير، إلى في حدود التوقعات والتقديرات المحتملة فقط.

ومنذ حرب 2015م وتحديدا بعد إعلان عدن التاريخي في 4 مايو 2017م، وتأسيس المجلس الانتقالي الجنوبي، فقد شعرت معظم الشركات النفطية العالمية بالخطر وسارعت بالتوقف عن الإنتاج، لكنها بقيت تراقب الموقف وترصد ما قد يستجد من تحولات سياسية واقتصادية جديدة في المحافظات الجنوبية، باستثناء عدد محدود من الشركات العالمية التي يتم نقل إنتاجها عبر أنابيب مدفونة تحت رمال الصحراء إلى مأرب ومنها إلى رأس عيسى على البحر الأحمر.

وعلى الرغم من ان تلك الشركات كانت تتوقع بأن المجلس الانتقالي سوف يبسط يده على القطاعات النفطية، ويفرض سيطرته على حمايتها، ويفتح أبواب عقود الاستثمارات بينه وبينها بصورة رسمية ومشروعة، إلا أن المستجدات السياسية قد فرضت اوضاع سياسية واقتصادية عكسية، خصوصا بعد اتفاق الرياض المنعقد في 5 – نوفمبر 2019م، وما ترتبت عليه من مخرجات لم تتطرق إلى موضوع الاستثمارات النفطية، ولا إلى العقود المبرمة بين الشركات وهوامير الفساد في نظام سلطة صنعاء، الذي ما زالت عناصره موجودة تحت اسم الشرعية اليمنية، وعلى رأسها رئيس المجلس الرئاسي رشاد محمد العليمي، وحكومة المناصفة برئاسة معين عبد الملك، بينما بقي صاحب الأرض والقوة والنفوذ مجرد شريك في السلطة فقط وبدون ان يكون شريك في الثروة والموارد !؟.

ونتيجة غياب نص تشريعي او قانوني يسمح للمجلس الانتقالي من حق التدخل وفرض شروطه على الشركات النفطية العالمية، في عمليات الإنتاج والتصدير، فقد بقية الأوضاع على حالها، الأمر الذي جعل الشركات النفطية العالمية والمحلية تستأنف نشاطها وعملها تحت حماية جيوش الشرعية المرابطة في وادي وصحراء حضرموت المتمثلة (بالمنطقة العسكرية الأولى) .

لذلك فأنه من الطبيعي بعد كل هذه الوقائع، أن يستمر نفوذ مراكز القوى اليمنية برئاسة رشاد العليمي، في اتخاذ الإجراءات الاقتصادية، بشأن عقود التفاوض مع الشركات النفطية العالمية، والدليل على صحة ذلك جرائته الاستفزازية في اختيار 6 من أبناء اليمن (تعز) ليكونوا ضمن الوفد التفاوضي مع الشركة النمساوية OMV العاملة في قطاع جنة5 وقطاع العقلة S2، وجميع فريق التفاوض لا يوجد بينهم أي شخص جنوبي، حتى وزير النفط والمعادن د. سعيد الشماسي نفسه لا حول له ولا قوة، غير قادر على المشاركة ولا أن يفرض شخصا جنوبيا مع فريق التفاوض المنعقد في العاصمة المصرية القاهرة.

هناك عدد من الشركات النفطية العالمية، كانت قد تنازلت او باعت عقود امتيازاتها النفطية، إلى رجال أعمال ورؤساء شركات وعقارات كبيرة من أبناء اليمن المشهود لهم باحتراف النهب والفساد، وبمشيئة الله سوف يأتي اليوم الذي به تتكشف الفضائح والحقائق للراي العام الجنوبي واليمني والعربي والعالمي.

الخلاصة: إذا عرف السبب بطل العجب.. وما خفي كان أعظم.